15 March 2004
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة السابعة والأربعون

فيينا، ١٥-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٦ من جدول الأعمال

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة

أستراليا ونيوزيلندا: مشروع قرار

المبادرات التعاونية وتقاسم المعلومات الاستخبارية كجزء من الجهود الدولية لمكافحة المخدرات غير المشروعة

إن لجنة المخدرات،

إذ تستذكر قرارها ٢/٤٥ الذي سلّمت فيه بأهمية التعاون الدولي الفعّال على مكافحة التجارة العالمية بالمخدرات غير المشروعة، وشجع الدول الأعضاء على إنعام النظر في ضرورة توفير الأساس القانوني اللازم للاضطلاع بأنشطة عملياتية مشتركة عبر حدود الولايات القضائية،

وإذ تستذكر أيضاً أنها، في القرار نفسه، أيدت وضع مبادئ توجيهية بشأن "الممارسة الفضلى" لتقاسم المعلومات الاستخبارية والاضطلاع بعمليات مشتركة بين الدول الأعضاء، وشجعت الدول الأعضاء على وضع برامج تعاونية من أجل دعم التدريب على إنفاذ القانون وجعل إمكانية إعاره الموظفين وتبادلهم لفترات قصيرة متاحة للموظفين المسؤولين عن عمليات إنفاذ القانون من الدول الأعضاء،



وإذ تدرك أن أمثلة التعاون الدولي الناجح في التحريات والتحقيقات لها فائدة عملية في وضع "ممارسات فضلى" معترف بها في التعاون الدولي على مكافحة المخدرات غير المشروعة،

وإذ تنوّه بمثال التحريات والتحقيقات المشتركة الناجحة بين سلطات إنفاذ القوانين في أستراليا وبلدان جنوب شرق آسيا، وتدرك ما أحرزه بعض البلدان من تقدم في تهيئة الأساس القانوني اللازم للاضطلاع بأنشطة عملياتية مشتركة عبر حدود الولايات القضائية،

١- تؤكّد ما للتدابير التي تيسر إجراء تعاون فعال رفيع المستوى من أهمية في التحريات والتحقيقات الدولية بشأن القضايا المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة، وخصوصاً:

(أ) إبرام مذكرات تفاهم رسمية بين أجهزة إنفاذ القانون الوطنية توفر إطاراً متفقاً عليه لتبادل المساعدة وللتعاون في التحريات والتحقيقات بشأن الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية؛

(ب) انتداب ضباط اتصال معنيين بإنفاذ القانون إلى دول أعضاء أخرى لكي يوفروا قناة وطيدة وموثوقة للاتصالات العملية والتواصل وتقاسم المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون الوطنية؛

(ج) استخدام التدريب التعاوني والإعارة في تعزيز الفهم المتبادل لنظم العدالة الجنائية والأساليب والقدرات العملية في الدول الأعضاء.

٢- تشجّع الدول الأعضاء على أن تستخدم قنوات الاتصال القائمة وأن تستحدث، عند الاقتضاء، قنوات جديدة لكي تطلع إطلاعاً أكمل على سمات التعاون الدولي الناجح في التحريات والتحقيقات، وأن تنظر في ما لتلك السمات من أهمية في تعزيز قدرتها على المشاركة في مبادرات استهدافية مشتركة وتعاون دولي في تحريات وتحقيقات بشأن قضايا تتعلق بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة.